حرية الصحافة ....الانحدار المستمر

تقرير يسلط الضوء على واقع العمل الصحفي في الدول العربية

خلال عام ٢٠٢٢

منظمة سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان

www.skylineforhuman.org
info@skylineforhuman.org

مقدمة

سجّل عام ٢٠٢٢ واحدا من أسوأ الأعوام على حرية الصحافة وسلامة الصحفيين حول العالم، وذلك بعد تحقيقه لأرقام قياسية لم ترصدها المؤشرات منذ نحو ٣٠ عاما، وفق تقارير منظمات حقوقية ومهنية في هذا الشأن.

حيث سُجلت انتهاكات بارزة هذا العام، اتخذت طابعا أكثر تطرفًا، تمثلت في اغتيال صحفيين، واعتقال أعداد كبيرة منهم، فضلا عن الملاحقة والتهديد والترهيب التي باتت نهجا معتمدا أكثر من حالات متفرقة أو فردية، فيما كانت منطقة الشرق الأوسط، الساحة الأوسع لتلك الممارسات، لاسيما الدول العربية التي احتلت مراتب متأخرة جداً في المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة.

هذا الواقع المتردي دفع الأمين العام للأمم المتحدة، "أنطونيو غوتيريش" للقول بأن "الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام باتوا يواجهون تسيّسًا متزايدا لعملهم وتهديدات، تزداد يوما بعد يوم، تخص حريتهم في أداء وظائفهم بيسر".

في حين قالت المديرة العامة لليونسكو، "أودري أزولاي" في تصريحات لها خلال الأشهر الماضية بأن "أكثر من خمسة أشخاص من أصل ستة في العالم يعيشون في بلد سجّل تراجعا على صعيد حرية الصحافة خلال السنوات الخمس الماضية" .

تسعى منظمة "سكاي لاين" الدولية لحقوق الإنسان في تقريرها الحالي، تسليط الضوء على واقع الانتهاكات المتصاعدة والانحدار المستمر الذي تعاني منه حرية الصحافة إلى جانب العاملين في المجال الصحفي، من انتهاكات خطيرة وغير مسبوقة وصلت لحد إنهاء حياة العشرات منهم فضلًا عن اعتقالهم المئات وإغلاق المكاتب وسحب التراخيص وغيرها على امتداد العديد من الدول المشمولة بالتقرير.

حيث خلصت المنظمة إلى تصدر الدول العربية قائمة أكثر الدول انتهاكًا لحرية الصحافة وحق الصحفيين في العمل بحرية دون تهديد أو ملاحقة ، مُرجعة تلك الانتهاكات للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها بعض الدول كسوريا واليمن والعراق والأراضي الفلسطينية وغيرها التي أظهرت تغول للسلطات الحاكمة وبعض الجهات المسلحة على الصحفيين والإعلاميين.

واختتمت المنظمة بيانها بدعوة كافة الدول والأطراف لضرورة احترام حق وحرية ممارسة العمل الصحفي دون تقييد أو ملاحقة مشيرة إلى أن صمت المجتمع الدولي ودوره السلبي أمام تلك الانتهاكات شجع تلك الأطراف على الاستمرار بانتهاكاتها رغم مخالفتها الخطيرة لقواعد القانون الدولي.

أرقام ومؤشرات

أظهرت الأرقام التي تابعتها ووثقتها منظمة سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان، تراجعًا مقلقًا لحرية الصحافة وممارستها، مشيرة إلى ما رصدته "لجنة حماية الصحفيين (CPJ) " والتي كشفت عبر تقريرها لعام ٢٠٢٢، بأن عدد الصحفيين السجناء في العالم بلغ أعلى رقم على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، ووصل إلى ٣٦٣ صحفيا، بحلول الأول من ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٢٢، مما يمثل رقما قياسيا ويشكل زيادة بنسبة ٢٠ في المئة عن عام ٢٠٢١.

وسجّلت الحصيلة السنوية للانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين عبر العالم، التي تنشرها "مراسلون بلا حدود"، رقما قياسيا أكبر، حيث بلغ عدد المحتجزين في أوساط الفاعلين الإعلاميين ٥٣٣، خلال عام ٢٠٢٢، بينما قُتل ٥٧ صحفيا في مختلف أنحاء العالم على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. كما وثّقت المنظمة ما لا يقل عن ٦٥ رهينة و٤٩ من الصحفيين في عداد المفقودين .

وكشفت "مراسلون بلا حدود" رقماً قياسياً آخر في حصيلة ٢٠٢٢ يتعلّق باحتجاز الصحفيات على وجه الخصوص، حيث تقبع حاليا ٧٨ صحفية خلف القضبان، وهو ارتفاع بنسبة غير مسبوقة بلغت نحو ٣٠ في المئة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، علما أن النساء أصبحن يشكلن ١٥ في المئة من إجمالي الصحفيين المحتجزين، بينما لم تكن هذه النسبة تصل إلى ٧ في المئة قبل خمس سنوات .

الدول العربية، الأكثر انتهاكًا

أظهرت الأرقام التي تابعتها منظمة "سكاي لاين" تصدّر الدول الإسكندنافية للمراتب الأولى عالميًا فيما يتعلق باحترام وتوفير حرية الصحافة، إلا أن معظم دول الشرق الأوسط جاءت في ذيل الترتيب، لاسيما الدول العربية التي تلت إيران وكوريا الشمالية وإريتريا .

حيث لا تزال دول الشرق الأوسط تعاني من السيطرة الأمنية للعديد من الحكومات والأجهزة الأمنية على حساب الحريات الصحفية وحرية التعبير وهو ما يفسر التراجع المستمر لمؤشر حرية العمل الصحفي في تلك الدول .

يُلاحظ بأن قمع الصحفيين في كل دول الشرق الأوسط والدول العربية مستمر ويتجه نحو التزايد، عوضا عن التراجع، حيث سجلت تلك الدول أرقاما قياسية في انتهاك حق حرية العمل الصحفي، حيث تم تسجيل أرقام أكثر ارتفاعا والاعتداءات أكثر تطرفا مقارنة بباقي الدول.

أبرز الانتهاكات

شكل مقتل مراسلة قناة الجزيرة، الصحفية الفلسطينية الأميركية "شيرين أبو عاقلة"، خلال تغطيتها لاقتحام الجيش الاسرائيلي لمخيم جنين الفلسطيني، في شهر مايو/أيار الماضي، واحدًا من أبرز الشواهد لهذا العام على المخاطر التي تتهدد الصحفيين خلال تأديتهم لعملهم.

لكن هذا الانتهاك لم يكن الوحيد الذي يسجل على الأراضي الفلسطينية هذا العام حيث رصدت المنظمة أكثر من ٢٥٠ انتهاكا أغلبها اعتداءات مباشرة على الصحفيين.

سوريا

سجلت سوريا التي تحتل المرتبة ١٧١ في حرية الصحافة، أكثر من ٥٠ انتهاكا معظمها اعتقالات، فيما احتلت سوريا مقدمة الدول التي يوجد فيها أكبر عدد من الصحفيين المقتولين، في البلاد التي تشهد حربا مدمرة منذ عام ٢٠١١، بحسب "مراسلون بلا حدود".

حيث تم توثيق قتل ثلاثة صحفيين عام ٢٠٢٢، فيما لا يزال ٢٧ صحفيا مسجونا في البلاد، و٤٢ صحافيا مخطوفا، وتصنف من أكثر دول العالم التي يقتل فيها صحفيين إلى جانب اليمن، وفقا لمنظمة "مراسلون بلا حدود".

ولفتت "سكاي لاين" الدولية إلى الأرقام التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي عن أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا. حيث قالت "الشبكة" بأنها وثقت مقتل ٧١١ صحفيا وعاملا في مجال الإعلام، منذ آذار من عام ٢٠١١، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، بينهم ٥٢ بسبب التعذيب.

فيما أوردَ التقرير حصيلة لأبرز الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، منذ مايو من عام ٢٠٢١ حتى مايو عام ٢٠٢٢، وذكر أن واحدا من الكوادر الإعلامية قد قُتل على يد القوات الروسية في هذه المدة. فيما سُجل ما لا يقل عن ٣٩ حالة اعتقال وخطف بحق صحفيين وعاملين في مجال الإعلام على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في المدة ذاتها، ١٣ منهم على يد قوات النظام السوري بينهم ثلاث سيدات، و١١ على يد هيئة تحرير الشام، وثلاثة على يد جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، و١٢ على يد قوات سوريا الديمقراطية "قسد ."

اليمن

يحتل اليمن المرتبة ١٦٩ في حرية الصحافة والإعلام، حيث سُجل مقتل ثلاثة صحفيين هذا العام، فضلا عن اختطاف عشرة من قبل جماعة الحوثي، بينهم أربعة صدرت بحقهم قرارات بالإعدام من قبل الجهات القضائية التابعة لجماعة الحوثي، اثنان منهم على الأقل يتعرضان للتعذيب والتهديد، وقد سبق وأن نقلوا إلى سجون انفرادية، حيث أشارت المنظمة بأنها تشعر بقلق كبير تجاه أوضاع الصحفيين في اليمن التي تتجه من سيئ إلى أسوأ، ويتضح ذلك في العدد المتزايد للصحفيين الذين يطلبون الحماية ومغادرة البلاد.

العراق

أما العراق الذي يحتل المرتبة ١٧٢في حرية الصحافة، فقد شهد في الأعوام السابقة عمليات اغتيال لصحفيين، لم يشهدها هذا العام، رغم تكرار حوادث إطلاق النار على الإعلاميين وحرق منازلهم، والتعرض لهم بالضرب والاعتقال والخطف، وهذه الانتهاكات باتت تسجل بشكل أسبوعي تقريباً، إلى جانب الهجوم على مؤسسات إعلامية، وسط نهج مستمر من التحريض على الصحفيين وعدم تأمين الحماية اللازمة لقيامهم بعملهم .

كما أن واقع حرية الصحافة في إقليم كردستان العراق سجل تراجعًا مقلقًا هذا العام، حيث تم رصد اعتداءات جدية على حرية الصحافة، وفي مقدمتها اعتقال أربعة صحفيين من قبل الحكومة في الإقليم إلى هذا اليوم.

كما تم تسجيل مقتل الصحفية "ناجهان أكارسيل" خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢، كما تم رصد بعض الملاحقات لصحفيين كانوا ضحية تجاذبات سياسية ضمن مناطق كردستان، لاسيما الحدودية التي تتأثر بالأوضاع السائدة في محيطها كإيران والعراق وسوريا وتركيا، وتضييق ومنع عمل وتصوير، فضلاً عن عمليات الخطف.

وأشارت المنظمة الحقوقية إلى التقرير الذي أصدرته جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق، خلال العام الحالي ٢٠٢٢، والتي أكدت على أنها رصدت تراجعاً واضحاً في حرية الصحافة بالبلاد .

وبحسب التقرير فقد سُجلت ٦٠ حالة اعتقال واحتجاز، وحالتا تهديد بالقتل، فضلا عن ١٢ حالة بين اقتحام ومداهمة وهجوم مسلح، كما رصدت ٩ إصابات و٢٥٤ حالة بين اعتداء بالضرب ومنع وعرقلة التغطية .

وأضاف التقرير بأن الجمعية "سجّلت رفع تسع دعاوٍ قضائية وأحكاما صادرة ومذكرات إلقاء قبض بحق الصحفيين والصحفيات، بالإضافة إلى إغلاق قناة واحدة وتسريح العاملين، كما سجّلت ٢٨ كتابا رسميا للتقييد" .

ولفتت الجمعية إلى أن "السلطات والجهات السياسية والمسلحة النافذة تواصل الخروقات الدستورية الفاضحة في العراق، إذ وثقنا ٣٨٠ حالة انتهاك صريحة تنافي المادة ٣٨ من الدستور". وأشارت إلى أن "عدم الاكتراث الحكومي" أدّى إلى ارتفاع حالات الانتهاكات قياسا بالعام الماضي .

الأردن

انعكست التوترات التي يشهدها الأردن والذي يحتل المرتبة ١٢٠ على مؤشر حرية الصحافة، على الصعيد الشعبي والسياسي على واقع حرية الصحافة في البلاد بشكل واضح، حيث تم تسجيل نحو ٨٠ انتهاكاً خلال عام ٢٠٢٢، أغلبها الطرد التعسفي من الوظائف، إضافة لاستدعاء صحفيين، ورفع دعاوى وإغلاق مواقع صحفية، وحجب وسائل تواصل اجتماعي كما جرى مع منصة تيك توك في الأردن بذريعة سوء الاستخدام.

مصر

سجلت مصر التي تحتل المرتبة ١٦٨على مؤشر حرية الصحافة المرتبة الرابعة أيضًا على مستوى الدول العربية فيما يخص سجن الصحفيين، وفيما أطلقت السلطات مؤخرا سراح ستة صحفيين في سياق الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، إلا أنها عادت واعتقلت ستة آخرين في فترة وجيزة.

وأبرزت المنظمة إلى أن إعلان الدولة المصرية عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان جاءت كوثيقة صورية صادرة من أجل تبييض صورة مصر مع الدول الأوروبية، وما يؤكد هذا الأمر القمع المستمر والمتزايد بحق الصحفيين والنشطاء الممارس من قبل الجهات الأمنية المصرية منذ سنوات إلى هذا اليوم.

هذا وقد كانت قضية "علاء عبد الفتاح" من أبرز القضايا لهذا العام في مصر، حيث عمل إضرابه عن الطعام والشراب بالتزامن مع انعقاد قمة المناخ في مصر، على تسليط الضوء بشكل أكبر على الانتهاكات الممارسة من قبل السلطات المصرية بحق الصحفيين.

لبنان

سجلت الجمهورية اللبنانية أكثر من ٧٤ انتهاكا لحرية الصحافة لهذا العام، أغلب تلك الانتهاكات تتمثل باعتداءات مباشرة على الصحفيين، وتهديدات وترهيب.

هذا وتحتل لبنان الترتيب ١٣٠ وفق تصنيف "مراسلون بلا حدود" للعام ٢٠٢٢، في حين أن أبرز الانتهاكات المسجلة هذا العام في لبنان جاءت كامتداد لنهج الإفلات من العقاب، المستمر على الجرائم والانتهاكات التي تطال الصحفيين ومن ضمنها: الاعتداء على الصحفيين حيث لا يعاقب أحد، والمثال

الأبرز على ذلك قضية اغتيال الصحفي "لقمان سليم"، التي لم تصل حتى الآن إلى أي تحقيق جدي يحدد المسؤولين، كخطوة أولى على طريق المحاسبة.

كما يشهد لبنان بدوره تضييقا على الصحفيين، إما من خلال التهديدات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو التهديدات المباشرة، بحسب رئيس مكتب الشرق الأوسط في "مراسلون بلا حدود"، الذي يرى أن الأبرز في المشهد اللبناني كان التهديدات التي طاولت الصحفيين، فضلاً عن استدعاءات أمنية بحقهم.

كما سجلت فترة الانتخابات النيابية، في مايو/أيار الماضي، العديد من الاعتداءات المباشرة والمقصودة بحق صحفيين خلال قيامهم بعملهم، وتعرض عدد منهم للملاحقة والمراقبة والتهديد بالقتل.

في حين طالت تلك التهديدات قناة الجديد اللبنانية، حيث تم إطلاق النار على مقرها، وتم ضبط قنبلة يدوية زرعت بقربها، إلى جانب التهديدات والتحريض بسبب أحد البرامج الكوميدية التي

السعودية

سجلت المملكة العربية السعودية المرتبة ١٦٦على مستوى احترام حرية الصحافة، وتساوت مع مصر في تصنيفهما من أسوأ السجون في العالم بالنسبة للصحفيين، فيما لا تزال حرية الصحافة معدومة في السعودية، برغم كل ما تروجه المملكة عن تغييرات في أنظمتها وتقبلها لحرية الرأي والتعبير.

حيث لا يزال هناك نحو ٢٥ صحفيا معتقلا في السجون، كما أن سياسة الإفلات من العقاب مستمرا في قضية اغتيال الصحفي السعودي، "جمال خاشقجي"، الذي لم تشهد قضيته أي تقدم فعلي أو تنفيذ للأحكام الصادرة عن الجهات القضائية التي نظرت القضية.

البحرين

تشهد مملكة البحرين التي تحتل المرتبة ١٦٧ الكثير من التضييق على الصحفيين و المواقع الإعلامية بسبب الرقابة الذاتية وضغوطات السلطات الرسمية، كما تسجيل منع سفر بحق عدد كبير من الصحفيين لأسباب غير مفهومة دون ذكر الأسباب القانونية وراء ذلك المنع.

فيما ذكر التقرير السنوي لـ "رابطة الصحافة البحرينية"، أن النصف الأول من عام ٢٠٢٢ ، شهد عددا من الانتهاكات طالت مزاولي العمل الصحفي ومنتجي المحتوى الإعلامي عبر المواقع الإلكترونية. حيث بلغ عدد الحالات التي تمكنت رابطة الصحافة البحرينية من توثيقها نحو ١٥ حالة.

وتتمثل التجاوزات المرصودة، بحسب التقرير، في خمس حالات استجواب واعتقال وثلاثة إجراءات قانونية وسبع حالات سوء معاملة تشمل المنع من العلاج أو اختراق هواتف أو الترهيب.

وأشار التقرير إلى أن أبرز التهم التي وجهت للصحفيين المعتقلين أو الذين أدينوا في المحاكم بتهم "نشر أخبار كاذبة" و"السب والقذف" و"انتقاد مجلس النواب" و"الإساءة والتشهير بشخصيات في المجتمع ."

ويقول التقرير بأن "الأرقام المذكورة تمثل انخفاضا ملحوظا في تعداد الانتهاكات مقارنة مع الأعوام السابقة، لكن هذا لا يعني تخفيف السياسات الخانقة أو القبضة الأمنية التي بقيت ماثلة، بل تشير إلى استمرار انسحاب عديد المواطنين من خوض النقاشات العامة بأسمائهم الحقيقية وتخفيف لغة النقد ما أمكن أو تغليفها بعبارات عمومية".

الإمارات

أما دولة الإمارات فهي ليست أفضل حالاً، فقد تراجعت سبعة مراكز للوراء لتحتل المرتبة ١٣٨، نتيجة زيادة الانتهاكات ضد الصحافة، والتي كانت نتيجة بسلسلة إجراءات وقوانين أصدرتها السلطات، من أجل تكميم الأصوات المعارضة، وكبح جماح الصحافة المستقلة، المحلية والأجنبية .

فيما لم يسلم الصحفيون الإماراتيون خارج البلاد من المضايقات أو الاعتقالات. هذا وقد أشار تقرير "مراسلون بلا حدود" إلى أن معظم وسائل الإعلام الإماراتية مملوكة لمؤسسات مقربة من الحكومة وتتبنى توجهاتها، كما أن الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية، لها تأثير كبير في أوساط القراء كذلك.

وأضافت المنظمة إلى أن السلطات تستخدم عبارة "التماسك الاجتماعي" وغيرها من العبارات الغامضة كذريعة لإسكات أي صوت لا يتوافق مع خط الحكومة، "ولا تقتصر هذه الإجراءات على الصحافة المحلية، بل تشمل أيضا منشورات وسائل الإعلام الأجنبية، التي يُخضعها المجلس الوطني لنفس المعايير المطبقة على الصحف الوطنية، ولا يتردد في فرض عقوبات عليها هي الأخرى"، وفق التقرير .

الكويت

تعتبر دولة الكويت التي تحتل المرتبة ١٥٨ من الدول الأقل قمعاً في منطقة الخليج، إلا أن السلطات مدانة بممارسة ضغوط كبيرة وسيطرة ممتدة على الحقل الإعلامي، وعلى الرغم من أن السلطات الكويتية ليست معروفة باحتجاز الصحفيين أو تهديد حياتهم إلا أن تلك السلطات أجبرت مؤخرًا عددًا من الصحفيين على العيش في المنفى لتجنب السجن.

كما أن الاستدعاءات إلى مراكز الشرطة والاحتجازات لمدد قصيرة لها أثر رادع على حرية الإعلام، لا سيما الصحفيين الذي يتناولون في مواد تقاريرهم عدد من الموضوعات التي تعتبرها السلطات خطًا أحمرًا

ومنها : حقوق العمال المهاجرين أو حقوق المرأة أو الفساد الإداري وغيرها من القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى اعتقال أو استدعاء الصحفي الذي يتحدث عنها.

تونس

سجلت تونس تراجعًا في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي صدر شهر مايو/ أيار ٢٠٢٢، لتحتل المركز ٩٤، بعدما كانت في المرتبة ٧٣ عام ٢٠٢١، بمعدل بلغ ٢١ نقطة.

حيث ارتفعت وتيرة الاعتداءات على الصحفيين في تونس خلال العام الماضي، ووصل عددها إلى ٢٤٤ بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وفقاً تقرير صادر عن النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين. وبلغت ذروة هذه الاعتداءات خلال تغطية الاستفتاء على الدستور التونسي الجديد في ٢٥ يوليو الماضي .

ويشكل المرسوم الرئاسي رقم (٥٤) الصادر في سبتمبر/كانون الأول الماضي ، أبرز التحديات والمخاوف للصحفيين التونسيين، نظرا لما يحتويه من مفاهيم فضفاضة يمكن الاعتماد عليها لممارسة القمع ضد الصحفيين وسجنهم وتغريمهم، ما يشكل عامل ترهيب بحد ذاته ويرفع من مستوى الرقابة الذاتية، وفق العديد من المنظمات الحقوقية التي انتقدت المرسوم .

فيما اعتبرت أكثر من ٤٦ منظمة مهنية وحقوقية تونسية بأن المرسوم يشكل "خطرا داهما" على الحريات ومكتسبات الثورة التونسية. حيث ينص المرسوم على عقوبة السجن مدة خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى أكثر من ١٥ ألف دولار، "لكلّ من يتعمّد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتصال، لإنتاج، أو ترويج، أو نشر، أو إرسال، أو إعداد أخبار أو بيانات أو شائعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة أو منسوبة كذبا للغير، بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني. وتُضاعف العقوبة إذا كان المتضرر موظّفاً أو مسؤولاً في الدولة".

الجزائر

جاءت الجزائر في المرتبة ١٣٤ على مؤشر حرية الصحافة، وذلك بعد سجنها للعديد من الصحفيين، وإغلاقها لعدد من المنصات الاعلامية.

حيث قامت السلطات الجزائرية خلال عام ٢٠٢٢ بإغلاق إذاعة "راديو إم "وموقع "مغرب إيميرجون" الإخباري واعتقال الصحافي "احسان القاضي" الذي يديرهما، كما سبق أن اعتقلت السلطات الجزائرية صحافيين وسحبت تراخيص وسائل إعلام أجنبية، وذلك لأسباب متعددة.

وأشارت "سكاي لاين" إلى أن حرية الصحافة في الجزائر تواجه العديد من المضايقات، حيث أن مجرد الإشارة إلى الفساد أو قمع المظاهرات يمكن أن تؤدي لتلقي الصحفيين تهديدات أو حتى اعتقالهم .

كما أن وسائل الإعلام المستقلة تتعرض للضغوط باستمرار، إلى جانب تعرض المواقع الإلكترونية للحجب.

المغرب

جاءت المغرب في المرتبة الـ١٣٥ عالميًا في "حرية الصحافة"، بعدما صُنف بالمرتبة ١٣٦ قبل عام. إلا أن هذا التقدم لم يمنع تسجيل انتهاكات تخص اعتقال صحفيين وابتزازهم وطرد صحفيين أجانب .

حيث رُصد خلال عام ٢٠٢٢ تدهور حرية الصحافة بشكل كبير، وازدياد الاعتقالات التعسفية للصحفيين، وطرد الصحفيين الأجانب، واستخدام أساليب الرقابة والمراقبة ضد الصحفيين بسبب عملهم. إلى جانب لجوء الحكومة المغربية لتهم "ملفقة" تتعلق بالجنس لمقاضاة وسجن الصحفيين بسبب عملهم.

السودان

حقق السودان الذي جاء في المرتبة ١٥١، تقدماً ملموساً على صعيد حرية الصحافة، لا سيما بعد قرار تأسيس أول نقابة مستقلة للصحفيين في البلاد، بعد ٣٣ عاما على قرار الرئيس السابق، "عمر البشير" بحل النقابات عام ١٩٨٩.

إلا أن ذلك لم يمنع تسجيل عدد كبير من الانتهاكات، لاسيما بعد الانقلاب الذي حصل في السودان، حيث سجل المرصد الأوروبي للإعلام، استهداف ٥٥ صحفيا ومؤسسة إعلامية، في الفترة الممتدة بين أكتوبر ٢٠٢١ ومارس ٢٠٢٢.

كما شهدت البلاد "اعتقالات تعسفية ومضايقات وإغلاق مكاتب واعتداءات جسدية ونفسية"، وفق المرصد. وحجبت السلطات السودانية العديد من المحطات الإذاعية وخدمة الإنترنت .

ليبيا

جاءت ليبيا في المرتبة ١٤٣، حتى أضحت من أكثر الدول التي يعاني صحفيها من انتهاكات متعددة ومركبة والتي اضطرت العديد منهم لمغادرة البلاد.

وذكرت منظمة "سكاي لاين" بأن المنظمة الليبية للإعلام المستقل وثّقت ١٤ انتهاكا ضد حرية الصحافة، خلال الفترة من مايو ٢٠٢١ إلى مايو ٢٠٢٢، منها عشرة اعتداءات ضد الصحفيين في خمس مدن ليبية .

وخلُصت المنظمة إلى أن وتيرة الانتهاكات ضد حرية الصحافة خلال العام الأخير ظلت في نفس المستوى والسياق للأعوام الماضية، وتنوعت بين "إخفاء قسري وقبض تعسفي واعتداء جسدي".

وأفاد التقرير بأن مدينة سرت تصدرت هذه الانتهاكات بنسبة ٤٠ في المئة، ثم مدينتي طرابلس وبنغازي بنسبة ٢٠ في المئة، ثم صرمان وأجدابيا بنسبة ١٠ في المئة، مشيراً إلى أن المرأة الصحفية في ليبيا لا تزال تتعرض للاعتداء، فقد شكلت النساء الصحفيات المعتدى عليهن نسبة ١٠ في المئة من إجمالي الانتهاكات ضد الصحفيين.

المعالجة القانونية

أكد القانون الدولي في العديد من اتفاقياته على وجوب حماية الصحفيين وتذليل العقبات أمام ممارستهم لعملهم مشيرًا إلى أن أي تقييد أو ملاحقة ترتبط بعمل الصحفيين تعتبر انتهاك خطير لقواعد توجب المساءلة على مرتكبها.

حيث نصت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود والجغرافية". فيما نصت نفس المادة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على "أن لكل إنسان الحق في اعتناق ما يشاء دون مضايقة، ولكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين في أي قالب وبأي وسيلة يختارها، ودون اعتبار للحدود".

أما إعلان اليونسكو حول إسهام وسائل الإعلام في دعم السلام العالمي والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتحريض على الحرب للعام ١٩٧٨، فقد أكدة المادة الثانية منهم على أن "ممارسة حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام المتعارف عليها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدوليين".

فيما أيد إعلان جوهانسبرغ ٢٠٠٢ للأمن القومي وحرية الوصول للمعلومات على "الحق في الوصول للمعلومات، باعتباره من الحقوق الضرورية لضمان التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير".

كما أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٤ نص على "ضمان الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبارا للحدود الجغرافية".

الخاتمة

تؤكد "سكاي لاين" على أن ما رصدته من واقع متردٍ لحرية الصحافة في الدول العربية والعالم عموما، يثير قلقها حول ما قد يحمله العام ٢٠٢٣، لاسيما في ظل استمرار انحدار أوضاع حرية الصحافة خلال السنوات الماضية، فيما المؤشرات السياسية والاقتصادية تشير إلى مزيد من الازمات على صعيد العالم .

وتشير المنظمة في هذا الإطار إلى أنها تخشى من أي يكون صمت المجتمع الدولي أو دوره السلبي تجاه ما يحدث من انتهاكات لحرية الصحافة في العديد من الدول العربية مقدمة لانتهاكات أكثر ضراوة وأشد خطورة على العاملين في المجال الصحفي والإعلامي لا سيما مع استمرار سياسة الإفلات من العقاب التي تدفع عشرات الحكومات والأطراف للاستمرار في انتهاكاتها.

تشدد المنظمة الحقوقية على أن أولى الخطوات التي يجب اتباعها من أجل حماية حرية الصحافة في الدول العربية يجب أن تبدأ من خلال سن قوانين حديثة تواكب التطورات المتلاحقة والتي يجب أن تكفل حماية حرية الصحافة وتقديم المخالفين للمحاكمة والعدالة الجنائية.

كما أن الأنظمة العربية مطالبة بتطبيق واحترام قواعد القانون الدولي المتعددة التي كفلت حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير ونقل المعلومات دون تقييد أو ملاحقة، مشيرة إلى أهمية قيام تلك الحكومات بإطلاق سراح كافة المعتقلين من الصحفيين والنشطاء ووقف المحاكمات السياسية بحقهم وإعطائهم الفرصة والمساحة الكاملة لممارسة مهامهم.

كما تطالب "سكاي لاين" الدولية في نهاية تقريرها المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات أكثر جدية وواقعية من أجل حماية حرية الصحافة في الدول العربية عبر الضغط على تلك الحكومات من أجل احترام حق ممارسة الأفراد لعملهم الصحفي وتجنيبهم التجاذبات السياسية وبعض الصراعات الداخلية والتواصل الدائم مع النقابات الصحفية من أجل البقاء على اطلاع مستمر على أوضاع الصحفيين في تلك البلدان.